3 - الحالة في الصومال

خلال عام 2018، عقد مجلس الأمن 10 جلسات واتخذ خمسة قرارات، أربعة منها اتخذت بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأصدر بياناً رئاسياً واحداً بشأن الحالة في الصومال. وكان الهدف من عقد ست جلسات في إطار هذا البند هو اتخاذ قرار؛ بينما عُقدت الجلسات الأخرى في شكل جلسات إحاطة[23]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال[24]. وشدد الممثل الخاص للأمين العام في إحاطاته الثلاث على التحديات الهيكلية التي يواجهها الصومال، بما في ذلك الإيذاء والحرمان من حقوق الإنسان، والمنازعات على الحدود، وضعف سيادة القانون، والفساد المنظَّم. كما حذر من سلسلة من المخاطر المحدقة بالبلد والمتعلقة بخطر حركة الشباب، والخلافات السياسية وتوزيع السلطة في البلد، وتشرذم المجتمع الدولي، وخطر وقوع كارثة إنسانية. وركز الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في إحاطاته الثلاث على التطورات السياسية في البلد والدعم الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الحكومة الاتحادية في ما يتعلق بالخطة الانتقالية ومعركتها ضد حركة الشباب. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة من المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، التي ركزت على التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في الصومال والعقبات التي تعترض ذلك، وأكدت أن البلد لن ينعم بسلام طويل الأمد ومصالحة متجذرة بدون مساهمة المرأة وإشراكها والاعتراف بدورها على مدى بعيد[25].

وخلال عام 2018، ركز المجلس مناقشاته على خطة الانتقال الأمني في البلد، وجهود المصالحة الوطنية، والتزام الحكومة الاتحادية المنتخبة مؤخراً بتنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية. وتناول أعضاء المجلس أيضاً استمرار الحاجة إلى المساعدة الإنسانية استجابة للتهديدات المستمرة التي تشكلها حركة الشباب والمخاطر المستمرة المتمثلة في حدوث مجاعة وجفاف شديدين. وأشار بعض أعضاء المجلس أيضاً إلى أهمية الانتعاش الاقتصادي ومشاركة المرأة مشاركة هادفة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام المستدام وفي عملية التسوية السياسية[26].

وعلى غرار السنوات السابقة، واصل أعضاء المجلس التداول بشأن دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وولاية كل منها[27]. وخلال المداولات، أكد المتكلمون على أهمية الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى الحكومة الاتحادية بشأن العملية الانتخابية وحل النزاعات وتنفيذ هيكل الأمن الوطني، وكذلك ضرورة مواصلة انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبناء قدرات قوات الأمن الصومالية، نظراً لطول أمد عدم الاستقرار السائد في البلد. وفي هذا الصدد، أدان المتكلمون الهجمات الإرهابية المتزايدة التي تشنها حركة الشباب ضد المدنيين والأهداف العسكرية، بما في ذلك أفراد البعثة وقواعدها، مؤكدين ضرورة الوحدة بين الصوماليين والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات والشركاء الأمنيين الرئيسيين[28].

وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الإعلان المشترك للسلام والصداقة الموقع بين إريتريا وإثيوبيا في 9 تموز/يوليه، ركزت المناقشات في المجلس أيضاً على تعديل تدابير الجزاءات المتعلقة بإريتريا. وفي هذا الصدد، استمع المجلس في 30 تموز/يوليه إلى

(23) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(24) S/PV.8165 و S/PV.8259 و S/PV.8352.

(25) S/PV.8352، الصفحات 9-11.

(26) انظر على سبيل المثال المرجع نفسه، الصفحة 11 (المملكة المتحدة)، والصفحة 18 (بيرو)، والصفحة 19 (السويد)، والصفحة 20 (فرنسا)، والصفحة 23 (هولندا)، والصفحة 25 (كازاخستان)، والصفحة 27 (بولندا)، والصفحة 29 (الاتحاد الروسي).

(27) لمزيد من المعلومات عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(28) انظر، على سبيل المثال، S/PV.8259، الصفحة 9 (غينيا الاستوائية)، والصفحة 10 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، والصفحة 11 (بيرو)، والصفحة 12 (كوت ديفوار)، والصفحة 13 (كازاخستان).

إحاطة من رئيس لجنة مجلس الأمن عملا بالقرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا، وتحديداً بشأن زيارته إلى المنطقة في أيار/مايو 2018[29]. وفي ما يتعلق بالصومال، أشار إلى أن اللجنة ترى أن حظر توريد الأسلحة لا ينبغي رفعه تماماً حتى يقوم الصومال بإصلاحات سياسية وأمنية، ويُنشئ مؤسسات قوية قادرة على تأمين المستوى الكافي لإدارة الأسلحة والذخيرة[30].

وخلال عام 2018، ركزت قرارات المجلس على نفس القضايا التي تم تناولها في سياق مناقشاته. وفي ما يتعلق بالحالة السياسية، أصدر المجلس في 7 حزيران/يونيه 2018 بياناً رئاسياً رحب فيه باستئناف الحوار الرفيع المستوى بين حكومة الصومال الاتحادية والدول الأعضاء الاتحادية لإحراز مزيد من التقدم بشأن الأولويات الرئيسية، بما في ذلك تقاسم السلطة والموارد، ومراجعة الدستور، والنظام الاتحادي المالي، والأعمال التحضيرية للانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد المقرر إجراؤها في عامي 2020 و 2021، والدعم المقدَّم لقوات الأمن الإقليمية، ووضع الصيغة النهائية للنموذج الاتحادي للعدالة والمؤسسات الإصلاحية[31]. ورحب المجلس أيضاً بالتقدم المحرز في وضع خطة انتقالية مراعية للظروف القائمة من أجل النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى المؤسسات الأمنية الصومالية، وأشار إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة في تيسير نقل مهام الأمن إلى قيادة صومالية[32].

وفي ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، مدد المجلس في 27 آذار/مارس 2018، بموجب قراره 2408 (2018)، ولاية البعثة حتى 31 آذار/مارس 2019، على النحو المبين في الفقرة 1 من القرار 2158 (2014)[33]. وشدد المجلس في القرار على التداعيات السلبية لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من ضمن عوامل أخرى، على استقرار الصومال، أكد ضرورة قيام الحكومات والأمم المتحدة بإجراء تقييمات وافية للمخاطر المرتبطة بهذه العوامل وبوضع استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر[34]. وعلاوة على ذلك، أكد المجلس أهمية الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى حكومة الصومال الاتحادية في مجال التحضيرات لإجراء انتخابات شاملة وموثوقة وشفافة على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عامي 2020 و 2021، وشجع البعثة على المساعدة في ضمان إدماج آراء المجتمع المدني في مختلف العمليات السياسية الشاملة التي تقودها الصومال[35].

وفي ما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اتخذ المجلس قرارين متعاقبين، بموجب الفصل السابع من الميثاق، يمدد بموجبهما الإذن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بمواصلة نشر البعثة. وفي 15 أيار/مايو، شرع المجلس، بموجب قراره 2415 (2018)، في إجراء عملية تقنية لتمديد الإذن الممنوح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتمديده حتى 31 تموز/يوليه 2018، في انتظار تقرير التقييم المشترك للبعثة بحلول 15 حزيران/يونيه 2018[36]. وبعد ذلك، اتخذ المجلس في 30 تموز/يوليه، بناء على الرسالة المؤرخة 5 تموز/يوليه 2018 الموجهة من الأمين العام، القرار 2431 (2018)، الذي يمدد بموجبه الإذن حتى 31 أيار/مايو 2019[37]. وعلى ضوء المناقشات التي جرت في المجلس بشأن تشكيلة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، خفض المجلس في قراره 2431 (2018) عدد الأفراد النظاميين إلى عدد أقصاه 626 20 فرداً بحلول 28 شباط/فبراير 2019، وهو تخفيض أُرجئ من التاريخ المقرر له وهو 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018 على النحو المتوخى في الفقرة 5 من القرار 2372 (2017) والفقرة 1 من القرار 2415 (2018)، وشدد على أنه ينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير في تخفيض عدد الأفراد بعد ذلك التاريخ. وحدد المجلس أيضاً الأهداف الاستراتيجية للبعثة لتمكينها من تسليم المسؤوليات الأمنية تدريجياً إلى قوات الأمن الصومالية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021[38].

وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، اتخذ المجلس القرار 2442 (2018)، بموجب الفصل السابع من الميثاق، حيث جدد لمدة 13 شهراً أخرى الأذونات التي منحها بموجب الفقرة 14 من القرار 2383

(29) لمزيد من المعلومات بشأن اللجنة العاملة بموجب القرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا، انظر الجزء التاسع، القسم الأول-باء.

(30) S/PV.8322، الصفحة 3.

(31) S/PRST/2018/13، الفقرة الثالثة.

(32) المرجع نفسه، الفقرتان السادسة والثامنة.

(33) القرار 2408 (2018)، الفقرة 1.

(34) المرجع نفسه، الفقرة الثامنة عشرة من الديباجة.

(35) المرجع نفسه، الفقرتان 4 و 5.

(36) القرار 2415 (2018)، الفقرة الثانية من الديباجة والفقرة 1.

(37) S/2018/674.

(38) القرار 2431 (2018)، الفقرتان 5 و 7 (أ).

(2017) للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع السلطات الصومالية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك استخدام جميع الوسائل اللازمة لقمع هذه الأعمال[39].

وفي ما يتعلق بتدابير الجزاءات، اتخذ المجلس في 14 تشرين الثاني/نوفمبر القرار 2444 (2018)، بموجب الفصل السابع من الميثاق، الذي اعترف فيه بأنه لم يُعثر خلال فترة ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على أدلة قاطعة تبرهن على دعم إريتريا لحركة الشباب. وعلاوة على ذلك، رحب المجلس بالاجتماع الذي عقد بين ممثل حكومة إريتريا ورئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا، والاجتماع الذي عقد بين رئيسي جيبوتي وإريتريا، ورفع الحظر المفروض على الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأرصدة والجزاءات المحددة المستهدَفين المفروضة على إريتريا، وأنهى ولاية فريق الرصد اعتباراً من 16 كانون الأول/ديسمبر 2018[40]. وعلاوة على ذلك، عدّل المجلس ولاية لجنة مجلس الأمن وأنشأ فريق الخبراء المعني بالصومال. وأعاد أيضاً تأكيد حظر الأسلحة المفروض على الصومال، وأعاد تأكيد عدم سريانه على شحنات الأسلحة أو الذخيرة أو المعدات العسكرية أو على إسداء المشورة أو تقديم المساعدة أو التدريب، حينما يكون الغرض من ذلك حصراً تطوير قوات الأمن الوطنية الصومالية[41].

(39) القرار 2442 (2018)، الفقرة 14. انظر أيضاً القرارين 1846 (2008)، الفقرة 10؛ و 2246 (2015)، الفقرة 14.

(40) القرار 2444 (2018)، الفقرات 1-4 والفقرة 10. ولمزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بالصومال، انظر الجزء السابع، القسم الثالث. ولمزيد من المعلومات عن لجنة مجلس الأمن وفريق الرصد، انظر الجزء التاسع، القسم أولا-باء.

(41) القرار 2444 (2018)، الفقرات 9 و 11 و 13 و 14.

الجلسات: الحالة في الصومال

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)*
S/PV.8165 24 كانون الثاني/يناير 2018	تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2017/1109)		الصومال	الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	ثلاثة أعضاء في المجلس (بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو)، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8215 27 آذار/مارس 2018		مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/257)	الصومال		الصومال	القرار 2408 (2018) 15-0-0
S/PV.8257 15 أيار/مايو 2018	تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/411)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/437)				القرار 2415 (2018) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8259 15 أيار/مايو 2018	تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/411)		الصومال	الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي	خمسة أعضاء في المجلس (بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، غينيا الاستوائية، كازاخستان، كوت ديفوار)، وجميع المدعوّين[ب]	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8280 7 حزيران/يونيه 2018						S/PRST/2018/13
S/PV.8321 30 تموز/يوليه 2018	رسالة مؤرخة 5 تموز/يوليه 2018 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/674)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/742)	الصومال		عضو واحد من أعضاء المجلس (إثيوبيا)، والصومال	القرار 2431 (2018) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8322 30 تموز/يوليه 2018			إريتريا، جيبوتي، الصومال		اثنان من أعضاء المجلس (إثيوبيا، وكازاخستان)[ج]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8352 13 أيلول/سبتمبر 2018	تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/800)		الصومال	الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[د]	
S/PV.8391 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2018/903)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2018/990)				القرار 2442 (2018) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8398 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	رسالة مؤرخة 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا (S/2018/1002) رسالة مؤرخة 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا (S/2018/1003)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/1010)	إريتريا، جيبوتي، الصومال		14 عضواً من أعضاء المجلس[هـ]، وجميع المدعوّين	القرار 2444 (2018) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) شارك الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

(ب) شارك الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

(ج) تكلم ممثل كازاخستان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا.

(د) شارك الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

(هـ) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبلندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة.